بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب رئيس جمهورية العراق

فخامة جلال طالباني

أمام الجمعية العامة للامم المتحدة

في دورتها الرابعه والستين

السيد الرئيس ،

اسمحوا لي ان اتقدم بالتهنئة لكم ولبلدكم لترؤسكم الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين ، وسيكون وفدنا عونا لكم ورهن طلبكم ، واننا على يقين من ان الخبرة والحكمة التي تتمتعون بها ستكون عاملا مهما في انجاح المهام المناطة بكم تحقيقا لمقاصد الامم المتحدة. كما اتقدم بالشكر لسلفكم السيد ديسكوتو بروكمان على رئاسته للجمعية العامة في دورتها السابقة .

لقد افضت العملية السياسية الجارية منذ انهيار النظام السابق في ٢٠٠٣ الى تغيير سياسي جذري في العراق باتجاه بناء عراق اتحادي ديمقراطي موحد في ظل مؤسسات دستورية تحظى بالاحترام . ولم يكن الطريق للوصول الى هذا الهدف سهلا ومعبدا بل واجهته الكثير من التحديات ، وكان في مقدمتها مواجهة قوى داخلية واقليمية تحاول العودة بالعراق الى ما قبل التغيير . ولقد استخدمت هذه القوى مختلف الوسائل بما فيها ارتكاب ابشع الجرائم،وتحالفت مع منظمات الجريمة المنظمة وشبكات الارهاب العالمي العابرة للاقاليم من اجل زعزعة امن واستقرار العراق وصولا الى ذلك الهدف .

لقد حدثت تطورات مهمة في العراق منذ ان وقفت امامكم في السنة الماضية ، كان من ابرزها توقيع العراق والولايات المتحدة على توقيع اتفاق انسحاب القوات الامريكية وتنظيم وجودها المؤقت في العراق وكذلك توقيع اتفاق الاطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية . واستنادا الى اتفاق سحب القوات ، فقد انسحبت القوات الامريكية من المدن العراقية في نهاية حزيران الماضي ، واصبحت قوات الامن العراقية مسؤولة عن الوضع الامني في كامل ارجاء العراق . وشهدت

الاوضاع الامنية تحسنا كبيرا في ظل حكومة الوحدة الوطنية وسعيها الحثيث نحو مشروع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية مع جميع القوى السياسية والاجتماعية ، سواء كان ذلك مع الاطراف المشاركة في العملية السياسية ، أو في خارجها من القوى التي تؤمن بالتداول السلمي للسلطة ، وكذلك نتيجة استمرار حكومة العراق في خطة فرض القانون، وتصديها للمجاميع الارهابية والميليشيات المسلحة والخارجين عن القانون وأولئك الذين يعملون على اجهاض العملية السياسية وتقويض الامن والاستقرار في العراق وفي المنطقة . وشهد عام ٢٠٠٩ نجاحات كبيرة في هذا المجال انعكس ايجابيا على علاقات العراق الخارجية ، حيث شهدت تلك الفترة انفتاحا عربيا واقليميا ودوليا على العراق . ظهر ذلك جليا من خلال اعادة فتح العديد من الدول العربية والاجنبية لبعثاتها الدبلوماسية في بغداد ، وشهدت بغداد زيارات العديد من رؤساء الدول والحكومات والمسؤولين الكبار من الدول العربية والمجاورة والصديقة ، وذلك في اطار سعي العراق لأسترداد المكانة الدولية التي كان يتبوؤها ، وستمضي حكومة العراق بهذا الاتجاه، اتجاه تعميق اواصر الصداقة والتعاون وحسن الجوار، من اجل استعادة دورها في محيطها العربي والاقليمي وفي الاسرة الدولية، وبالشكل الذي يقوي من فرص الاستقرار والامن في المنطقة .

ولقد شهد الوضع الاقتصادي في العراق هو الاخر تحسنا ملحوظا من خلال جملة من القوانين الاقتصادية والمالية التي صدرت عن الحكومة العراقية وساهمت في زيادة دخل الفرد وتحسن قدرته الشرائية ومستوى الرفاه الاجتماعي. و قامت الحكومة العراقية باعداد ميزانية طموحة لعام ٢٠٠٩ ، ليس من اجل اعادة الاعمار فحسب بل من اجل بناء

اقتصاد سليم ومعافى لدفع عجلة النهوض والتقدم الى الامام ، وتقوم الحكومة العراقية بمراجعة هذه الميزانية والبرامج الاقتصادية المترتبة عليها في ضوء ما تفرزه الازمة المالية التي يمر بها العالم.

ان التحسن في تلك الميادين شجّع عددا مهما من النازحين العراقيين داخليا وخارجيا على العودة الطوعية . وقد اتخذت الحكومة جملة من القرارات والاجراءات العملية التي تهدف الى توفير البيئة الملائمة للعودة الطوعية، لأننا نرى ان الحل الحقيقي والفعلي لمشكلة النازحين العراقيين هو في عودتهم الى بلدهم العراق والى اماكن سكناهم التي غادروها . لذا فاننا نهيب بالدول المستقبلة للنازحين العراقيين والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ان تعمل على نشر ثقافة العودة الطوعية . لأن العراق بحاجة الى طاقات جميع ابنائه لكي يساهموا في بناء مستقبل بلدهم .

ان من ابرز التحديات التي نواجهها في المستقبل القريب هي الانتخابات التشريعية التي ستجري في كانون الثاني عام ٢٠١٠ والتي بدأ استعداد القوى السياسية لها منذ الان . ان النجاح في هذه الانتخابات سيضع النظام السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية والانتقال السلمي للسلطة على الطريق الصحيح ، وسينقل العملية السياسية من مرحلة التأسيس الى مرحلة الدوام والثبات ، وسيعزز من فرص الاستقرار والامن في العراق ويقوي من قدراتنا في بناء مؤسسات وطنية مؤهلة للوفاء بمستلزمات بناء دولة قوية يسود فيها النظام ويحترم فيها القانون ، وتعيش في امن وسلام مع شعبها ومع جيرانها ، وتكون عاملا اساسيا في استقرار وامن المنطقة. ومن الطبيعي ان مثل هذه الاوضاع ستنعكس بشكل ايجابي على

علاقات العراق العربية والاقليمية والدولية ، وعلى عودته الفاعلة الى الاسرة الدولية

السيد الرئيس

ان الخطر الحقيقي الذي يواجه العراق في المرحلة الراهنة هو التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية الذي وصل الى حد ارتكاب ابشع الجرائم بحق المواطنين الابرياء ومن مختلف مكونات الشعب العراقي رجالا ونساءا واطفالا وشيوخا . وفي محاولة لتقويض الامن والاستقرار الذي تحقق في العراق خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ، شهد العراق في الاونة الاخيرة سلسلة من التفجيرات والهجمات الارهابية المجرمة كان اخرها تفجيرات الاربعاء الدامي في ١٩/ ٨/ ٢٠٠٩ التي استهدفت مؤسسات سيادية للدولة العراقية ومنها وزارة الخارجية ووزارة المالية، وراح ضحية هذه الأعمال الإرهابية عدد كبير من المواطنين الأبرياء بما فيهم العديد من موظفي الدولة من دبلوماسيين وإداريين.

ان هذه العمليات الاجرامية وما خلفته من اعداد كبيرة في الضحايا ترقى الى مستوى جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية التي يعاقب عليها القانون الدولي. وإننا نرى أن عمليات بهذا المستوى من التنظيم و التعقيد والحجم لا يمكن التخطيط لها وتمويلها و تنفيذها من دون دعم قوى وأطراف خارجية. وتشير الدلائل والتحقيقات الاولية الى وجود جهات خارجية متورطة في هذه العمليات .

وعليه فان حكومة جمهورية العراق وضعت هذا الامر بالغ الاهمية أمام أنظار الامين العام للامم المتحدة، وطلبت عرضه على مجلس الامن لغرض تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة، لأن نطاق وطبيعة الجرائم

المرتكبة قد تتطلب التحقيق خارج اطار الولاية القضائية العراقية ، وتقديم من تثبت ادانته الى محكمة دولية جنائية خاصة .

ان حكومة العراق وجدت نفسها مضطرة للجوء الى الامم المتحدة من اجل حماية مواطنيها ووقف نزيف الدم العراقي البريء ، واننا نتطلع الى مساعدة المجتمع الدولي ودعمه لموقف العراق في تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جرائم الارهاب التي يتعرض لها شعب العراق, واعتبار جرائم الارهاب جرائم حرب ابادة ، كما نتطلع الى تعاون وتنسيق افضل مع دول الجوار والدول ذات العلاقة لضبط الحدود وتبادل المعلومات وتنسيق الجهود ومنع المجاميع التي ترعا الارهاب والتغريب من العمل ضد العراق وتحت اي خطاء كان .

السيد الرئيس

اننا نعمل الان باتجاه تسوية القضايا التي تخص العراق في مجلس الامن. وهي قضايا ورثناها عن النظام السابق ، ورتبّت على عاتقنا التزامات نعمل على الوفاء بها . ان العراق سيستمر بالعمل مع الاطراف ذات العلاقة ومع الجهات المعنية في الامم المتحدة من اجل التوصل الى تسوية ترضي جميع الاطراف ومن دون ان تخل بالتزاماتنا بموجب قرارات مجلس الامن . أن الوضع في العراق، ونتيجة للتطورات الايجابية الكبيرة التي حدثت فيه منذ سقوط النظام السابق والتخلص من الديكتاتورية ، بات يختلف اختلافا اساسيا عن الوضع الذي كان قائما عندما تبنى مجلس الامن القرار ٦٦١ لعام ١٩٩٠ . وعليه ، و بعد اعتماد مجلس الامن للقرار ١٨٥٩ لعام ٢٠٠٨ ، وصدور تقرير الامين العام للامم المتحدة استجابة للفقرة الخامسة من ذلك القرار (الوثيقة S/2009/385) ، فاننا نرى ان الوقـت قد حان لكي يتـصرف مجلس

الامن ، استجابة لتقرير الامين العام ، وبموجب الولاية المناطة به استنادا الى القرار اعلاه ، وانطلاقا من مسؤوليته في حفظ السلم والامن الدوليين، على اعادة النظر في القرارات ذات الصلة بالعراق والتي صدرت عنه استنادا الى الفصل السابع بدءا من القرار ٦٦١ لسنة ١٩٩٠ وبالشكل الذي يعيد للعراق مكانته الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ تلك القرارات . وهنا لابد من الاشارة الى ان العراق ، ومنذ انهيار النظام السابق في ٢٠٠٣ ، حرص على احترام الشرعية الدولية والتعامل مع قرارات مجلس الامن ذات الصلة بالعراق وبالحالة بين العراق والكويت باعلى قدر من المسؤولية والاحترام .

لقد ورثت الحكومة العراقية عن النظام السابق اعباءا سياسية ومالية والتزامات قاسية جراء عشرات القرارات التي صدرت بحق النظام السابق بسبب ممارساته الداخلية وسياساته الخارجية ، ولا يزال شعب العراق يتحمل اعباءها . وبعد مرور اكثر من ست سنوات من العمل الدؤوب والمستمر مع الامم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ، وفي اطار التعاون الدولي والثنائي ، اثبت العراق خلالها رغبته واصراره على ان يعود الى الاسرة الدولية بكل امكاناته وقدراته ، لذا فاننا نريد قرارا واضحا من مجلس الامن ينهي بموجبه جميع القرارات التي صدرت عنه بموجب الفصل السابع والتي مست بسيادة العراق ورتبت عليه التزامات مالية لايزال يرزح تحت اعبائها لأن المسوغات التي أوجبت اعتماد تلك القرارات لم تعد موجودة الان، واننا ، ومن ورائنا الشعب العراقي ، نتطلع الى مثل هذا اليوم . اليوم الذي يكون فيه العراق غير مكبل بقيود عقوبات الفصل السابع .

وفي هذا الصدد لابد ان اشير الى دور الامم المتحدة الايجابي من خلال بعثتها للمساعدة في العراق (يونامي) في تقديم المشورة والمساعدة. ان تعزيز العمل المشترك بين العراق والامم المتحدة ، وتحقيق نتائج أفضل لهذا العمل في الميادين المختلفة ، وعلى النحو المشار اليه في قرار مجلس الامن ١٧٧٠ لعام ٢٠٠٧ والقرارات الاخرى اللاحقة ، يتطلب من وكالات الامم المتحدة ومؤسساتها تكثيف وجودها في العراق وممارسة عملها في الميدان ، وان تعيد فتح مكاتبها في بغداد اسوة بالبعثات الدبلوماسية العاملة في العراق .

السيد الرئيس ،

لقد صاغ دستور العراق المبادىء الاساسية لسياسة العراق الخارجية التي تركزت على مراعاة حسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وحل المنازعات بالوسائل السلمية ، واقامة علاقات دولية على اساس المصالح المشتركة واحترام التزامات العراق الدولية ، وهذه ثوابت لايحيد عنها العراق في سياسته الخارجية وعلاقاته الدولية . وعلى هذا الاساس فاننا نسعى الى اقامة افضل العلاقات مع الدول العربية الشقيقة والدول الاسلامية ، ونلتزم بقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي . ومن هذا المنطلق ، فاننا نساند وندعم نضال الشعب الفلسطيني من اجل اقرار حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها اقامة دولته الفلسطينية على ارض فلسطين ، كما نعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية في اعادة الاراضي العربية المحتلة ، ونعتبر المبادرة العربية خطوة عملية وفي الاتجاه الصحيح نحو تسوية النزاع العربي – الاسرائيلي وصولا الى تحقيق الامن والسلام والاستقرار في الشرق الاوسط . كما اننا ندعو الى جعل منطقة الشرق

الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل ، لأن ذلك من شأنه ان يعزز من فرص السلام والامن ، وفي هذا السياق ندعو الدول التي لم تنضم بعد الى معاهدة عدم الانتشار الى الانضمام اليها والتقيد باحكامها .

ان العراق يسعى ، بعد سنوات من العزلة التي عاشها اثناء النظام السابق، الى تشكيل شراكة جديدة مع المجتمع الدولي من اجل ادماج اقتصاده في المنطقة والعالم من خلال العهد الدولي مع العراق ، وتعمل حكومة العراق مع الامم المتحدة على عقد مؤتمر المراجعة الثاني في العاصمة بغداد في تشرين الثاني القادم ، وسنسعى الى تحقيق اكبر قدر من المشاركة الدولية فيه ، تواصلا مع النجاح الذي حققه مؤتمر المراجعة الاول الذي عقد العام الماضي في ستوكهولم .

السيد الرئيس

ان العملية السياسية الجارية في العراق تهدف الى بناء عراق اتحادي ديمقراطي موحد ، يعمل الشعب فيه في ظل مؤسسات دستورية وسلطة للقانون تتمتع فيها حقوق الانسان بالحماية ، وتحظى فيها جميع مكونات الشعب بالاحترام الكامل . اننا نعلق اهمية كبيرة على قدراتنا وامكانياتنا ، كبلد غني بموارده الطبيعية والبشرية ، في تحقيق تلك الاهداف . بيد اننا ، في هذه المرحلة البالغة الخطورة ، نحتاج الى الدعم السياسي والاقتصادي والتعاون الدولي من اجل الوقوف على قاعدة ثابتة تمكننا من الانطلاق نحو مستقبل نكون فيه قادرين ليس فقط على النهوض ببلدنا وشعبنا نحو الاستقرار والتقدم والازدهار ، بل بالمساهمة مع الاسرة الدولية في تحقيق السلام والامن والتنمية المستدامة لجميع الشعوب .